في الحقيقة والواقع

مصيبتنا في (عقيدتنا) أعظم من فضيحتنا بنيوزويك!

عادل العامل

لا أدري بالضبط ما الذي يجعل للإعلام كل هذه السطوة الطاغية التي يحسب لها كثيرون ألف حساب، مع أنه مجرد كلام أو صورة لا تصيب أحداً بحجر أو تجبره بالقوة على فعل شيء، كعصا شرطي، مثلاً، أو تهديد بغرامة مالية. ويمكن للواحد، بالطبع، أن يريح باله من كل هذه (الدوشة)، فلا يشاهد تلفزيوناً أو يسمع إذاعة أو يقرأ جريدة من دون أن يزداد أمية أو يصيبه مغص أو يفاجأ ذات يوم بأن الأرض قد أصبحت تدور في درب التبانة.

بل إن الابتعاد عن طريق الإعلام قد يكون خيراً، بل هو الخير بعينه أحياناً، خاصة بالنسبة لشعوب متخلفة جداً مثلنا (يجيبها ويوديها) أي كلام، قد لا يعرف له اصل أو فصل. وهذا هو ما حصل بالضبط حين نشرت مجلة (نيوزويك) الأمريكية، كبالونة اختبار كما يبدو، أن الأمريكان في معتقل غوانتنامو قد دنسوا القرآن الكريم، فتلقفها (الزعلانون) على أمريكا، وانتفض الشارع العربي والإسلامي انتفاضته المعهودة، فقتل وأصيب المئات، وأحرقت المباني الحكومية، وهي غير أمريكية، وارتفعت أصوات جنرالات الجوامع تنادي بالويل والثبور وعظائم الأمور، وشحذت السكاكين الصدئة، ورفعت العصي للقضاء على الولايات المتحدة الأمريكية، من دون أن يكلف أحد من عقلاء القوم نفسه، ليسأل نفسه: ترى من هذا الذي رأى حادثة تدنيس القرآن الكريم في معتقل غوانتنامو؟ ولماذا الآن يعد أربع سنوات تقريباً من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟ ولماذا يستفز الأمريكان المعتقلين هناك بهذا الأسلوب المتخلف ولديهم أساليب أكثر نفعاً وأقل ضرراً بسمعة أمريكا؟ وهل الطريقة الغوغائية في معالجة الأزمات هي التي ستجلب لنا الفلاح وتخرجنا من نفق لا يبدو في آخره نور؟

وما هي إلا أيام حتى ظهرت مجلة (نيوزويك) الأمريكية ثانية، لتقول إن ما نشرته بخصوص تدنيس القرآن ليس صحيحاً، وأنها تأسف وتعتذر لفقدان تلك الأرواح والممتلكات التي ذهبت بسبب ذلك.

وأنا، في الحقيقة والواقع، لا أرى مبرراً لاعتذار مجلة (نيوزويك)، لأن الأرواح التي ذهبت لم تذهب بسبب (نيوزويك)، لأنها أرواح ستذهب، على كل حال، في أي موقف انفعالي أو انتحاري لا يحقق خيراً حتى لها هي نفسها. والأمثلة كثيرة وماثلة للعيان، في العراق، وفي كل مكان.

وكأني بنيوزويك، بفعلتها تلك، تقول لهذه الشعوب: أنظري إلى نفسك! يستطيع خبر غير مضبوط أن يفعل بك كل هذا، من دون أن تتأكدي من مصدر الخبر وحقيقته الحاسمة! فلا غرابة في أن تكوني حاضنة للإرهاب والطغيان والتخلف!

فهل يعي عقلاء هذه الأمة مقدار الانفلات الفكري العدمي المنتشر اليوم في أوساط واسعة من الشباب الجدير، بدلاً من هذا، بإحياء الخامد من روح الأمة وتفجير طاقاتها، بدلاً من تفجير أنفسهم والناس، من أجل تقدمها ورفعة شأنها وجعلها بالفعل خير أمة أخرجت للناس؟

هل يعي ذلك شيوخنا الأفاضل في جامع الأزهر وهيئات العلماء والمراجع الدينية والدنيوية الأخرى، بل الشيخ بن لادن وأبو معصب الزرقاوي والملاكويكار، أم أن مصيبتنا فيهم أعظم من فضيحتنا بمجلة نيوزويك؟

قراءة في تقرير التنمية العربية ٢٠٠٤

الحلقة الثالثة حول (شرعية) الأنظمة العربية

عبد الرزاق الصافي

التقرير الذي نقدم له هذه القراءة هو الثالث الذي يصدر تحت إشراف الأمم المتحدة، وتعده نخبة من الباحثين والأكاديميين العرب، من خبراء وأساتذة جامعات، مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، بعد صدور التقريرين: الأول لعام ٢٠٠٢ والثاني لعام ٢٠٠٣، هذه التقارير ألقت اضواء كاشفة على أوضاعنا العربية المزرية، واقترحت حلولاً لمشكلاتنا المستعصية، ظلت دون تطبيق مع الأسف.

وقد تأخر صدور ونشر تقرير ٢٠٠٤ بضعة أشهر، بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم ترض أن يحوي نقداً لسياستها المتحيزة لإسرائيل وانتقائيتها وكيلها بمكاييل مختلفة انطلاقاً من مصالحها الخاصة.

إن الأهمية البالغة لهذا التقرير، الذي نحن بصدد تقديم قراءة وافية له، نابعة من أنه يشخص الأوضاع في بلداننا العربية بشكل موضوعي، ويرسم طرقاً صائبة للخروج من الحالة المأساوية التي تعانيها الحرية في الوطن العربي، الأمر الذي يتطلب أن يحظى باهتمام كبير، ليس من لدن النخب السياسية والفكرية الحريصة على بناء مستقبل أفضل للشعوب العربية حسب، بل من لدن كل المواطنين في بلداننا العربية.

يشخص التقرير واقعة مهمة هي إن الأنظمة العربية تواجه (أزمة شرعية مزمنة)، ناجمة عن غياب شرعية تستمد من إرادة الغالبية، الأمر الذي الجأ الأنظمة العربية إلى الاستناد إلى (شرعيات) يسميها التقرير (تقليدية) (دينية/قبلية)، أو ثورية (قومية/ تحريرية)، أو أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة (رب العائلة).

هذه (الشرعيات) لم تغط فشل الحكومات العربية في التصدي للقضايا الكبرى من نحو قضية فلسطين والتعاون العربي ووقف التدخل الأجنبي والتنمية الإنسانية فضلاً عن ضعف تمثيل الدولة العربية للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى.

ولم يشفع للأنظمة العربية تركيزها على شرعية الإنجاز في مجالات الاقتصاد أو السلام أو الاستقرار أو المحافظة على القيم والتقاليد، أو كأن مجرد الحفاظ على كيان الدولة إنجاز يكرس الشرعية.

يعمد بعض الأنظمة إلى اعتبار وجودها واستمرارها هو أهون الشرين وخط الدفاع الأخير ضد الاستبداد الأصولي أو الفوضى وإنهيار الدولة. وأدت سياسات الأنظمة إلى إغلاق منافذ العمل السياسي والمدني والاعتماد على أجهزة التحكم والدعاية وتحييد النخب السياسية والفكرية بالترغيب والترهيب وعقد الصفقات مع قوى الهيمنة الأجنبية أو الإقليمية أو التكتل فيما بين الدول لتعزيز وضع النخب الحاكمة ضد القوى الصاعدة.

أما المجال السياسي في الدول العربية، اليوم، فإنه يتأرجح بين دول تمنع العمل الحزبي منعاً باتاً، وأخرى تسمح بتعدد حزبي مشروط، يؤدي، في الغالب، إلى منع أهم وأقوى حزب معارض، واللجوء إلى إقامة (حزب حاكم) توفر له الإمكانيات المادية و (القانونية) للسيطرة والتحكم ووضع العراقيل بوجه أحزاب المعارضة وذلك بحرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية والتحكم في إجراءات الترشيح والانتخاب والقضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها وملاحقة قادتها وناشطيها والتأثير في نتائج الانتخابات.

وتكفي نظرة عابرة إلى المباني التي تشغلها (الأحزاب الحاكمة) في البلدان العربية بضخامتها وتعدد طوابقها ومقارنتها بالشقق والمباني الصغيرة التي تشغلها أحزاب المعارضة للتعرف على ما تعانيه أحزاب المعارضة في هذه البلدان، فضلاً عن إجراءات القمع والتحجيم.

كما إن الكثير من أحزاب المعارضة يعاني من مشكلات داخلية، إضافة إلى القمع الرسمي، ومن ضعف الديمقراطية في حياتها الداخلية. ويلعب الانشقاق الحاد بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية من ليبرالية وقومية دوره في إضعاف المعارضة لدرجة أن بعض الأحزاب تفضل التعاون مع الحكومات غير الديمقراطية على التعاون مع منافسيها الحزبيين لإرساء حكم ديمقراطي يكون مفتوحاً للجميع.

تؤدي هذه الأوضاع إلى تهميش بعض الأحزاب وضمورها، وإلى توليد قدر كبير من عدم الثقة بالعملية السياسية برمتها، يسبب العزوف عن العمل السياسي من قبل المواطنين من جهة أو اللجوء إلى العمل السري وانتهاج أساليب العنف والإرهاب، كما ولد إغلاق الفضاء السياسي اقتناعاً لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل على منظمات المجتمع المدني، ولاسيما النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية.

ويشير التقرير إلى حقيقة مهمة هي إن الفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي. ويأخذ الفساد في بعض الدول العربية شكل (الفساد البنيوي)، إذ يعد الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام أمراً طبيعياً في العرف السائد، ويشير أيضاً إلى ما يسميه (الفساد الصغير) الذي هو الرشوة التي يدفعها المواطنون للحصول على خدمات كثيراً ما تكون مشروعة أو اللجوء إلى الوساطة والمحسوبية.

ويتوصل التقرير في هذا الباب إلى استنتاج مهم هو إن معالجة الفساد إذا كانت تحتاج إلى إجراءات تشمل إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة وضمان الشفافية في الحكم فإن الفساد البنيوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية.

إن إشكالية الحرية في البلدان العربية يتعذر فهمها بمعزل عن العوامل الإقليمية وتلك الوافدة إلى المنطقة من خارجها، ولاسيما العولمة ونسق الحكم على الصعيد العالمي.

ففي الوقت الذي يمكن أن تدعم العولمة حرية الفرد، بسبب التقليل من قدرات الدول على التضييق على الناس في مجال الأفكار والتصورات وتوسيع فرحهم في التوصل إلى المعرفة وتحقيق سهولة الاتصالا وانتقال الأفكار فيما بينهم وإتاحة دعم الحرية من خلال تقوية المجتمع المدني، فإن التقييد الانتقائي لتدفق المعرفة في مجالات حيوية، وأيضاً في مجال انتقال البشر، يشكل حبساً انتقائياً للحرية.

لقد فقدت الدولة مع العولمة جزءاً من سيادتها لمجموعة من الفاعلين الدوليين من قبيل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولي ولاسيما في مجالات الاقتصاد، الأمر الذي يستلزم تطوير منظمة الأمم المتحدة، إلا أن هذا لم يتحقق وذلك بسبب انتهاء التوزان بين القوتين العظميين والانتقال إلى عالم أحادي القطب، مما أضعف الأمم المتحدة وهمشها، وانعكس ذلك سلباً على الحرية في العالم العربي، ذلك أن الاستعمال المتكرر لحق النقض أو التلويح به من الولايات المتحدة الأمريكية، دعماً لإسرائيل، أدى إلى الحد من فاعلية مجلس الأمن في المنطقة وزاد من المعاناة الإنسانية للشعب العربي والفلسطيني وخلق حقائق جديدة على الأرض من قبيل قيام إسرائيل ببناء المستوطنات وجدار الفصل التوسيعي، الأمر الذي جعل التوصل إلى حل عادل ودائم في فلسطين حلماً بعيد المنال، وأدى إلى أن يفقد الكثير من أبناء المنطقة الأمل في عدالة الحكم على الصعيد العالمي وفي قدرته على إنصافهم، وقد يؤدي إلى تغذية دوامة العنف والعنف المضاد، كما إن ما جرى باسم (مكافحة الإرهاب) من تشدد مبالغ فيه، في عدد من الدول الغربية في تشريعاتها الأمنية، أدى إلى أن يصبح العرب، بصورة متزايدة، ضحايا للمضايقة غير المبررة والاحتجاز دونما سبب.

ورافق ذلك أن عدداً من الحكومات العربية قد تتذرع بالخوف من الإرهاب لاتخاذ إجراءات فرضت بموجبها قيوداً أكثر تشدداً على مواطنيها، الأمر الذي جعل قضية الحرية أكثر تعقيداً.

ولا ينتهي التقرير قبل أن يقدم رؤية ستراتيجية لبدائل مستقبل الحرية والحكم. وهو ما سيكون موضوع الحلقة الرابعة والأخيرة لهذه القراءة.

٧٧ عاماً من العمل السياسي الإسلامي

الإخوان المسلمون أعودة إلى الساحة السياسية أم مناورة جديدة؟

رياض الأسدي

آخر مرة اشترك فيها الأخوان المسلمون في انتخابات نقابة الصحفيين المصريين لهذا العام ٢٠٠٥ دخلوا القاعة وهم يحملون المصاحف على الرؤوس، تماماً كما هي أساليبهم الموروثة في جلب الانتباه إليهم والتعبير عما يؤمنون به منذ نشأتهم كجماعة دعوة إسلامية قبل ٧٧ عاماً، ومن ثم كحزب سياسي بقي يعمل على الساحة المصرية لحقبة تاريخية طويلة خاضها بعنف وقسوة حتى فرخ لنا هذا الكم الهائل من التطرف الذي يتبرأ منه ليل نهار في محاولة للنأي بنفسه عنه وعن تيار أيمن الظواهري الذي تحالف مع القاعدة.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة: لماذا هذه الحركة الدراماتيكية الدائمة تقريباً للإخوان المسلمين في رفع المصاحف على الرؤوس والهتاف بالدين على وجه الخصوص؟ وهل أن العمل السياسي الإسلامي يتطلب مثل هذه الحركات الدعائية المبسطة لعموم الإسلاميين في دعايتهم السياسية؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تحتاج إلى دراسة خاصة عن تكوين الشخصية وبنائها في الإسلام السياسي قبل أن يطول الأمر حركة الأخوان المسلمين على وجه التحديد.

تأسست حركة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ في ظروف تاريخية صعبة وشائكة ألمت بالعالمين العربي والإسلامي تمثلت في هيمنة استعمارية دائمة على البلدان الإسلامية وعلى مصر باعتبارها أكبر البلدان عمقاً تاريخياً، عربياً وإسلامياً، ثم انتشرت تلك الحركة المحمومة والمطردة في احتلال العديد من بلدان العالم الإسلامي من الدول الأوروبية من نحو بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وما رافق ذلك من ظهور حركات تحررية في مختلف بلدان العالم الإسلامي.

كانت حركة الإخوان المسلمين، بحكم الظروف التي مرت بها الأمة الإسلامية آنذاك، قد عدت نفسها وريثة شرعية - وشبه وحيدة غالباً - لعموم النهضة الإسلامية التي شهدها العالمان الإسلامي والعربي، ولاسيما منذ منتصف القرن التاسع عشر. لكن ميراث النهضة الإسلامية كان دائماً أكبر من حركة الإخوان التي لم تستطع، وعلى مدى ٧٧ عاماً، أن تقدم للعالم الإسلامي مشروعاً سياسياً واضحاً وعلمياً غير قوافل من السجناء والقتلى والمعذبين والمطاردين والمتطرفين والمتشددين أخيراً الذين أقضوا مضاجع العالم الإسلامي بعد خروجهم على حركتهم الأم (جماعة الأخوان المسلمين) باعتبارها حركة سياسية تعمل في إطار دستوري بحت، فشوهوا صورة الإسلام الإنسانية. وقدموا خدمات جلى لمناوئيه لم تخطر على بال أحد. ومن أهم الحركات التي ترشحت عن الأخوان المسلمين في مصر (التكفير والهجرة) وجماعة (الجهاد) وسواهما من الحركات الأصولية المتطرفة المنتشرة في العالم العربي والإسلامي بهذا الشكل أو ذاك.

ويعد الشيخ حسن البنا من أبرز دعاة تلك الحركة ومن مؤسسيها على مدى عقود عدة منذ نشأتها وحتى حادث إطلاق النار عليه من أحد (المتطرفين) عام ١٩٤٩ إذ عد ذلك الحدث واحداً من (غوامض) الحوادث التي ألمت بقادة العالم الإسلامي وقتذاك؛ فقد عمل الرجل في مجال الدعوة الإسلامية كثيراً، وجاب معظم قرى ومدن مصر سيراً على الأقدام تارة أو راكباً الدواب البسيطة أو المراكب النهرية التي تنقله إلى الصعيد تارة أخرى، في محاولات دائبة لترسيخ المفاهيم الإسلامية النهضوية والدعوة إلى الإسلام الصحيح، تماماً كما كان يفعل أولئك الدعاة الأول في أطراف الأمة الإسلامية إبان الفتوح الكبرى. ومن الصعب، إلى وقتنا الحاضر، أن نجد تلك الروحية الكبيرة والجادة وذلك الجهد العظيم والعمل الدؤوب متوافراً في غير شخصية الشيخ حسن البنا، فضرب لنا مثلاً في العمل الدائم، والصبر الطويل، والمناورة السياسية، والحنكة الدائمة في مواجهة الظروف الصعبة قلما شهد له العالم الإسلامي مثيلاً.

كانت حركة الإخوان المسلمين غير سياسية في نشأتها، وكان أعضاؤها في البداية يعدون أنفسهم دعاة لا قضاة (سياسيين) في ذلك الزمن. وجاء في برنامج العمل للحركة الذي أقر في عام ١٩٤٨: أنها هيئة إسلامية جامعة (يلاحظ امتداد روح "الجامعة الإسلامية" الحميدية في الخطاب السياسي) تعمل على تحقيق الأغراض التي جاء بها الإسلام في شرح الدعوة القرآنية (جمع القلوب والنفوس حولها) وأهدافها الإصلاحية على وفق روح العصر؛ على الرغم من أن مفهوم (العصر) بقي غامضاً إلى حد بعيد ولم يتعد كونه مجريات الزمن في القاموس السياسي للجماعة، كما إنها، في الوقت نفسه، لم تتوقف عند التربية الإسلامية التقليدية فحسب، بل جازت ذلك إلى الحياة العامة ومشكلات المسلمين اليومية أيضاً، فظهرت - ولأول مرة في الخطاب السياسي الإسلامي آنذاك - مفاهيم (تنمية الثروة القومية) و(تحريرها من ربقة السيطرة)، وكذلك (رفع مستوى المعيشة) و(التأمين الاجتماعي لكل مواطن) (مبدأ التكافل الاجتماعي في أصوله الأولى) ومكافحة الثالوث الدائم لجميع الحركات النهضوية العلمانية والدينية على حد سواء في النصف الأول من القرن العشرين: الجهل والفقر والمرض. لكن حركة الإخوان المسلمين أضافت له آفة جديدة تنتاب المجتمع من وجهة نظرها تمثلت بالرذيلة، وعلى الرغم من أن مفهوم (الرذائل) لم يحدد على نحو دقيق في الخطاب الإسلامي الإخواني إلا أن ورودها على هذا النحو المطلق في البرنامج السياسي التأسيسي لم يرد به على وجه الخصوص (الرذائل) التي تنتاب الأفراد والجماعات في حالات الخروج عن حدود الشريعة الإسلامية التي تنحصر في الجانب الأخلاقي، بل تلك الرذائل المتعلقة بالجوانب السياسية أيضاً التي كانت تعصف بمصر على نحو واضح آنذاك، خاصة تلك الرذائل المباشرة التي كان يمارسها رجال القصر آنذاك. وعلى الرغم من تحديد تلك الأمراض السياسية في وقت مبكر بالنسبة إلى حركة إسلامية سلفية متنورة إلا أن ذلك لم يدفعها لتطوير برنامجها السياسي وهيكليتها التنظيمية التي بقي المرشد الأعلى محور جميع نشاطاتها وصنع القرار السياسي فيها. ومع ذلك، فإن الحركة اضافت عاملاً جديداً إلى الفكر التجديدي واجندتها السياسية تمثل في مكافحة الرذيلة، وهذا ما لم تتوافر عليه حركة سياسية إسلامية من قبل، حتى إن مفهوم (الأخلاقية) - بعد ذلك - قد تسرب إلى الحركات القومية العربية تحت العنوان نفسه: مكافحة الرذيلة بمفهوم آخر.

وعلى الرغم من النجاحات التي توافرت عليها تلك الحركة والتفاف الناس حولها في العقود الأولى من نشأتها إلا أنها لم تحاول أن تظهر بمظهر سياسي واضح من خلال اشتراكها في العمل البرلماني أو الانتخابات العامة في مصر الملكية؛ ففي عام ١٩٤٢ انسحب الشيخ حسن البنا من ترشيح نفسه للبرلمان بعد أن عقد (صفقة) سياسية مع حزب الوفد أتاحت له العمل بحرية أكبر في صفوف الجماهير المسلمة المتدينة في مصر. بيد أن تلك الحالة ما كانت إلا مناورة سياسية من الإخوان المسلمين استطاعوا من خلالها ترسيخ نفوذهم السياسي أكثر فأكثر في الساحة المصرية باعتبارهم قوة إسلامية يحسب لها حسابها.

وبقي حادث اغتيال الشيخ حسن البنا من أهم الحوادث التي عصفت بحركة الأخوان المسلمين وحدت من نشاطاتها الدعوية والسياسية. ولا شك في أن لموقف الشيخ من قضايا فلسطين والصهيونية، التي اشتد عودها آنذاك أكثر من أي وقت مضى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ووقوع معظم البلدان العربية تحت وطأة الاحتلال الأجنبي له ما يبرر اغتيال الشيخ في هذه المدة بالذات، فأسهمت حركة الأخوان المسلمين في زعزعة الاستكانة الشعبية للنظام الملكي الفاسد الذي كان يتربع على حكم مصر، كما أنها عملت على إذكاء روح المقاومة بسبب الهزيمة العسكرية الفاضحة في حرب عام ١٩٤٨ وما عرف آنذاك بـ(فضيحة الأسلحة الفاسدة) ومن هنا فإن الضباط العسكريين المصريين من نحو جمال عبد الناصر وأنور السادات وسواهما كانوا من المنتمين إلى تلك الحركة في مرحلة ما من حياتهم السياسية الحافلة بالتقلبات والانتماءات، ثم ما لبثوا أن انقلبوا عليها بعد أن جاؤوا إلى السلطة عبر انقلاب عسكري على النظام الملكي الفاسد. وكان السادات من أكثر المقربين إلى تلك الحركة من غيره، حتى أنه سمح لهم بالعمل السياسي العلني بعد وفاة عبد الناصر للمدة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧، لم يستطع الإخوان المسلمون، على العموم، تشخيص الوضع السياسي الدولي على نحو دقيق، إذ عجزت تكتيكاتهم السياسية منذ وقت مبكر عن الإحاطة بالعملية السياسية وتقصي خفاياها، ومن ثم الوثوب إلى السلطة لتحقيق هدفهم الرئيس في بناء دولة على الطراز الإسلامي. ويعود سبب ذلك، من وجهة نظرنا إلى التبسيط الدائم للعملية السياسية المحيطة بالإخوان ومنح التفاسير الماضوية الجاهزة مستحدثة مما وفر أرضية دائمة من التباطؤ والتراخي لما عرفته جماعتهم بالصبر والنفس الطويلين في العمل السياسي، كما إنهم، في الوقت نفسه، عجزوا عن تغيير تكتيكاتهم السياسية بما يناسب وطبيعة المراحل السياسية المتغيرة؛ وهذه الحال ليست ملازمة لهم وحدهم فقط، بل هي تطول معظم الحركات والأحزاب الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط التي ظهرت بعدهم أيضاً، فالقيادات هي القيادات، والبيعة للمرشد لا يشوبها النقد يوماً، والولاء للجماعة يعلو ولا يعلى عليه. إنها ببساطة امتداد حي للثيوقراطية الإسلامية القديمة.

كان لظهور المفكر الإسلامي سيد قطب وموقفه من الدكتاتورية الناصرية وإعدامه في عام ١٩٦٤ أبلغ الأثر، ليس في مسيرة الحركة حسب، بل انعكس ذلك على عموم العالم الإسلامي أيضاً، فأصبحت حركة الإخوان المسلمين هاجساً مرعباً للأنظمة الدكتاتورية في معظم البلدان العربية، وبات مفهوم (النضال الدستوري)، الذي أطلقه الشيخ حسن البنا في بدايات تأسيس الحركة، محض موقف قديم في ظل العسكرتاريا المدججة بالدعاوى القومية الجديدة التي رأت نفسها دائماً فوق الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة، وإن الحياة البرلمانية هي (لعبة استعمارية) في أفضل أحوالها، مما أوقع الحركة في أصعب مراحل تطورها السياسي والفكري.

وفي هذه الأيام الصعبة من حياة العرب والمسلمين، تعود حركة الإخوان المسلمين إلى الواجهة من جديد، إذ قام بضعة آلاف من دعاتها بالتظاهر في القاهرة في شهر آذار الماضي في محاولة جديدة للظهور على السطح السياسي بعد أن عد النظام المصري حركة الإخوان المسلمين محظورة على وفق قانون الطوارئ المفروض على مصر منذ عام ١٩٨٢ في إثر اغتيال الرئيس أنور السادات على يد جماعة إسلامية عسكرية قادها خالد الإسلامبولي. ويبدو من الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذت في القاهرة حيث أغلق مركز المدينة ومنعت حركة المرور فيه أن الأجهزة الأمنية المصرية تخشى توسع تظاهرات الإخوان في هذه المدة بالذات بفعل الدعم الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في العالم والشرق الأوسط والعالم العربي على وجه الخصوص. ولذلك، منعت التظاهرة من الوصول إلى مبنى البرلمان، وبقيت محصورة في أماكن متفرقة محيطة، كما أنها، في الوقت نفسه، لم تمثل في حجمها ما تنطوي عليه الحركة من ميراث سياسي كبير وعميق، إذ قدر المراقبون عدد الأشخاص المشتركين بها بنحو ستة آلاف متظاهر. أأرادت حركة الأخوان جس النبض لدى الحكومة المصرية، أم إن شعبيتها قد تراجعت إلى حد كبير؟

ومن الصعب أن نجد الأخوان المسلمين - في هذه المدة أيضاً - واضحين في سياساتهم مع طبيعة المرحلة السياسية التي تمر بها الأمة العربية والمسلمون، ولاسيما ما يتعلق بستراتيجيتهم وتعاملهم مع السلطة، إذ أطلقوا ستراتيجيتهم لهذه المرحلة التي تمثلت بالتصالح والتوحد بين الشعوب والحكومات لمواجهة (المشروع الغربي الجديد). ومن الصعب، على أية حال، تفهم طرق تفكير الإخوان المسلمين في عملية التغيير والإصلاح التي تجتاح المنطقة على نحو متسارع، فالتصريحات شبه المتناقضة للمرشد الأعلى محمد مهدي عاكف أظهرت، من جديد، انغماس الأخوان في محاولة استرضاء سلطة دكتاتورية نالها ما نالهم من عسفها واضطهادها، وهي في أقل مقدار لم تعد تتناسب وروح التغيرات التي تشهدها الساحتان العربية والشرق أوسطية.

ما الذي تعنيه موافقة المرشد الأعلى للإخوان على ولاية جديدة للرئيس مبارك ما دامت تتوافر فيه شروط (القوة والأمانة)؟ ربما يكون الإخوان من الموافقين على توريث جمال مبارك ما دام تتوافر فيه شروط القوة والأمانة. إنه التفسير الماضوي لمبدأ (الجماعة) في حين أن القوى المعارضة الأخرى الليبرالية واليسارية تخوض غمار صراع يومي في عدم التجديد لولاية جديدة للرئيس مبارك، بعد أن نجحت في إحباط تلك المحاولات شبه اليائسة في توريث السلطة - على نحو ما حصل في سورية - إلى جمال مبارك.

وتعاني عودة حركة الإخوان المسلمين مرضاً آخر مستفحلاً دائماً يصيب الأحزاب والحركات الإسلامية عموماً، على اختلاف مشاربها العقدية والسياسية، وهو الظن الراسخ بأن ثمة قاعدة شعبية كبيرة هي بانتظارهم دائماً؛ وهم يحسبون أن جميع المتدينين المسلمين رصيد سياسي لهم، وهو فخ غالباً ما تقع فيه الحركات الإسلامية.

ومن هنا، فإن الأخوان المسلمين يصعب عليها - على ما هي الحال لدى معظم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي - أن تقيم تحالفات مع المعارضة على وفق برنامج عمل متفق عليه، لأنها ببساطة إن لم تر نفسها الوحيدة في الساحة والممثل الشرعي والدائم للأمة فإنها قد تتنازل إلى موقع الحركة القائدة أما إذا كان الأمر يتعلق بالسلطة فهي جاهزة للتعامل والحوار وتقبيل يد الجلاد إذا اقتضى الأمر ايضاً.

إن حركة الأخوان المسلمين، التي تقترب حثيثاً من هامش التاريخية، يجب عليها أن تعيد النظر في تكوينها وستراتيجيتها وتكتيكاتها على حد سواء للظهور ثانية. وهذا الوضع لا يطولها وحدها طبعاً.